اللواحق الحرفية وأثرها في صيغة الفعل وتوجيهه النحوي

أ.م.د. موسى حسين مشهد الموسوي
جامعة بغداد/كلية التربية الأساسية

المقدمة :

لعل البحث الأكاديمي في مثل هذه الموضوعات الصرفية / النحوية يعد من الأهمية بمكان إذا ما أدركنا الصلة بين مباحث الصرف ومباحث النحو وما يترتب على هذه الصلة من توجيهات نحوية يفتقر إليها ذهن بعض دارسي العربية، لا سيما طلبة أقسام اللغة العربية، و لأجل هذا تأتي هذه الدراسة التي يأمل الباحث من خلالها لفت الانتباه إلى هذه الموضوعة اللغوية التي تعتمد على مهارة التطبيق ودقة النظر، مصطلحا ومفهوما، وأثر هذه اللواحق على بنية الفعل عند اتصالها به من الناحية الصرفية والأثر النحوي لها ومعلوم أن اللاحقة الصرفية على أنواع، فمنها اللواحق الضميرية المتصلة المتحركة واللواحق الساكنة، ومنها اللواحق الحرفية وهي موضوع هذا البحث وما تتركه من أثر على البنية الصرفية والتركيبية.

وفيما يلي التطبيقات الصرفية لهذه اللواحق .

ا . تاء التأنيث الساكنة :

ذكر النحاة أن تاء التأنيث الساكنة من اللواحق الحرفية التي تتصل بالفعل الماضي وتعد من علامات الفعل الماضي[1]، وزيدت لتدل على تأنيث الفاعل[2]، قال الخليل : (وتاء فعل المؤنث تكون جزما أبدا، مثل (خرجتْ وضعَنتْ وقامتْ وقعدتْ) فإذا أستقبلها إلف ولام كُسرتْ، فتقول: (خرجتِ المرأةْ)[3] وتحريكها بالكسر يعد تخلصا من التقاء الساكنين ، قال ابن شقير النحوي : (وكل مجزوم وساكن إذا حُرِّك، حُرِّك للخفض)[4] نحو قوله تعالى : (قالتِ امرأةُ العزيز الآن حصحص الحق) يوسف/51.

وتتصل هذه اللاحقة الحرفية بالفعل الماضي لتدل على أن مرفوع الفعل فاعل، أو نائب فاعل مؤنث، فقد ذهب النحاة عامة إلى القول بحرفية هذه اللاحق[5] ويقول بعضهم باسميتها كالتاء المتحركة[6] وحجتهم في ذلك أن التاء المتحركة، للمتكلم ، أو الخطاب ، والتاء الساكنة للغائبة ، كما أنها تقابل نون التأنيث فهذه للإفراد، وتلك للجمع، فلما كانت نون التأنيث لاحقة ضميرية كانت التاء مثلها[7].

ويبدو أن هذا المذهب سار على وهم ، ومما يثبت وهمه مجيء الفاعل الظاهر بعد هذه اللاحقة الساكنة، قال أبن يعيش: (والتاء مؤذنة بأن الفعل مؤنث ، والذي يدل أنها ليست اسما أشياء، ومنها: أنك تقول: هندٌ ضربت جاريتُها، فترتفع الجارية بأنها فاعلة ، ولو كانت التاء اسما لم يجُزْ رفع الاسم الظاهر، لأن الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمر، والآخر ظاهر ، ومنها أنها لو كانت اسما لكنت إذا قلت: قامتْ هندُ، فقد قدمت المضمر على المظهر، وذلك لا يجوز، ومنها أنك تقول في التثنية: قامتا ، فتجمع بين التاء وضمير التثنية، فيلزم من ذلك أن يكون الفعل خبرا عن ثلاثة من غير اشتراك[8].

أما من قال بأن نون التأنيث جمع لتاء التأنيث ، فهو واهم أيضا ، فتاء التأنيث تستعمل للمفرد والمثنى والجمع ، في حين لا تستعمل نون التأنيث إلا لجماعة الإناث[9]، تقول : قالتْ هِنْدُ ، وقالت الطالبتان، وقالت الطالباتُ، ومنه قوله تعالى: (قالت الأعراب آمنا) الحجرات / 14 .

إن اتصال التاء الساكنة بالفعل الماضي قد لا يؤثر في الماضي الصحيح فيبقى السالم والمهموز مبنيين على الفتح، نحو (ضربتْ، وأخذتْ) أما الماضي المضعّف فيجب فيه الإدغام ، نحو (مدَّتْ)، والماضي المعتل إن كان مثالا، أو أجوف فلا يحدث فيه إعلال، ولا يتغير فيه البناء فيظل مبنيا على الفتح، نحو: (وَعَدَتْ، وقالتْ)، أما إذا كان ناقصا، أو لفيفا ، فيحدث فيه إعلال ، فان كان معتل الآخر بالألف، نحو (شكَا، وبَكَى، ووعى) فتحذف لام الكلمة للتخلص من

التقاء الساكنين، فتكون بوزن (فَعَتْ) نحو (شكتْ ْ، وبكتْ، ووَعَتْ)، وإن كان الماضي الناقص على وزن (فَعُلَ) من نحو (سَرُوَ) أو (فَعِلَ) من نحو (رَضِيَ) فلا يحدث فيه أي تغيير عند اتصاله بالتاء نحو (سَرُوَتْ، ورَضِيَتْ)[10].

ب ـ نونا التوكيد:

ذكر النحاة أن نوني التوكيد من حروف المعاني التي تختص بالفعل ، وهما ساكنة وثقيلة[11] وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (ليُسجنَنَّ وليكوناً من الصاغرين) يوسف / 32 . وهما أصلان عند البصريين، والثقيلة أصل عند الكوفيين، ومعناهما التوكيد ، والتوكيد بالثقيلة أشد و أبلغ من التوكيد بالخفيفة ، لأن تكرير النون بمنزلة تكرير التوكيد، وزيادة تدل على قوة المعنى[12].

ولنونيّ التوكيد أثرهما في الفعل الذي يتصلان به، قال ابن يعيش: (اعلم أن هاتين النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمراد بهما التوكيد، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة خاصة، وتؤثران فيهما تأثيرين: تأثيرا في لفظها، وتأثيرا في معناها، فتأثير اللفظ إخراج اللفظ إلى البناء بعد أن كان معربا، وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال، بعد أن كان يصلح لهما)[13]، فتأكيد الفعل بهذا النوع من اللواحق له تأثيره في الفعل من الناحية الصرفية والنحوية:

التأثير الصرفي:

يتصل هذا النوع من اللواحق بالفعل المضارع, أو الأمر، سواء أكان الفعل صحيحا أم معتلا .

1 ـ فإذا اتصلت هذه اللاحقة (النون) بالمضارع الصحيح، أو الأمر، اتصالا مباشرا بُني الفعل على الفتح[14]، نحو قوله تعالى: (وتالله لأكيدَنَّ أصنامكم) سورة الأنبياء/57 ونحو (احترمَنَّ عملك).

واختلف النحويون في الحركة التي قبل النون ، فمنهم من رأى أن الحركة حركة التقاء الساكنين وكانت فتحة طلبا للتخفيف، لأن الحركة زيادة ، والزيادة لابد لها من دليل ، ومنهم من قال : إن الحركة حركة بناء لأنه أشبه بالمركب، بدليل أن حركة التقاء الساكنين حركة عارضة، والعارض لا يُعتدّ به ، والعلة الموجبة لحذفه قد زالت وهي التقاء الساكنين[15]، وقد تتصل نون التوكيد بالفعل المسند إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، نحو (تضربونَ) و(تضربينَ) فتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، قال سيبويه: (لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا)[16]، ثم يحذف الضمير لالتقاء الساكنين ، ومن ثم يبقى ما قبل النون مضموما في حالة الإسناد إلى واو الجماعة ، فتكون الضمة دالة على الواو المحذوفة، نحو (لتذْ ْهبُنَّ) ويبقى ما قبل النون مكسورا في حالة الإسناد إلى ياء المخاطبة، نحو (لتضرِبنَّ)[17].

وإن كان الفعل الصحيح المضارع أو الأمر مسندا إلى ألف الاثنين ، فلا يسند إلا إلى نون التوكيد الثقيلة، قال سيبويه: (وإذا كان فعل الاثنين مرفوعا و أُ دخلتِ النون الثقيلة حُذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تُحذف الألف لسكون النون، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو أذهبتها لم يُعلم أنك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة ها هنا، لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف و لا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد)[18]، فالفعل (تضربانِّ) في (هل تضربانِّ؟)، أصله : تضربان، ولاتصاله بنون التوكيد الثقيلة (ن+ن) اجتمعت ثلاث نونات (نون الإعراب + نون التوكيد (ن + ن) فحذفت نون الإعراب وكسرت نون التوكيد تمشيا مع الاتجاه العام في اللغة، وهو إبدال الفتحة القصيرة كسرة قصيرة عند مجاورتها لفتحة طويلة، تجنبا للنطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع[19].

أما علة الحذف عند جمهور النحاة ، فلأن الفعل صار مبنيا[20]، أما الفعل المسند إلى نون التأنيث نحو (تضربْنَ)، فيؤكد بالنون الثقيلة ثم يتم وضع ألف فارقة بين نون التأنيث ونو التوكيد كراهة اجتماع الأمثال، نحو (لتضربْنانِّ)، قال الرضي: (وأما الألف في (أضربْنانِّ) فلم تحذف ، لأنها مجتلبة للفصل بين النونات، فلو حُذفتْ لحصل الوقوع فيما فرَّ منه)[21].

إن اتصال الفعل المسند إلى ألف الاثنين ، أو نون النسوة بنون التوكيد الثقيلة مسألة خلافية ، فالكوفيون يقولون بالتوكيد بالنون الخفيفة ، والبصريون ينكرون ذلك[22]، والأرجح عدم التوكيد بالنون الخفيفة في هذين الموضعين، لأن الألف لا يجمع بينها وبين ساكن إلا أن يكون مدغما[23].

2ـ ويتصل الفعل المعتل الآخر بنون التوكيد سواء أكان مضارعا أم أمراً، فإن كان الاتصال مباشرة يُبنَ حرف العلة على الفتح ما لم يكن ألفا نحو (هل تدعُوَنَّ يا زيدُ ؟) و إن كان حرف العلة ألفا يقلب ياء ثم يحرك بالفتح نحو (ألا تخشيَنَّ يا خالدُ) و(ارميَنَّ يا رجلُ) (وارمِيَنَّ يا امرأةُ)[24]، أما الفعل المعتل الآخر المسند إلى الضمائر فتوكيده بالنون يحدث فيه التغييرات الآتية:

ا ـ **المعتل بالألف** : يؤكد الفعل المعتل الآخر بالألف المسند إلى اللواحق بالنون سواء أكان مضارعا، أم أمرا على النحو الآتي:

1ـ يؤكد المضارع المعتل الآخر بالألف المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد بعد قلب الألف ياء، وحذف نون الإعراب نحو (لَيَرضيانِّ) أصلها : (يرضى + ألف الاثنين + نون الإعراب + نون التوكيد الثقيلة المكسورة) وفي الأمر نقول (ارضيانِّ) ، فأصله : (ارض + الألف المحذوفة وقلبها ياء + نون التوكيد)[25].

2 ـ يؤكد المضارع المسند إلى واو الجماعة بنون التوكيد ، بعد حذف نون الرفع وتحريك واو الجماعة بالضمة التي تناسبها، نحو (لَتَرْضَوُنَّ) على وزن (تَفْعَوُنَّ)[26] فالأصل فيه: (ترضى)، وعند إسناده إلى واو الجماعة صار (تَرْضَوُوْنَّ)، و لالتقاء الساكنين حذفت لام الفعل، فأصبح (تَرْضَوْنَ) وعند التوكيد بالنون حذفت علامة الرفع (نَ) وحُرّكت واو الجماعة بالضمة فكان (لَتَرْضَوُنَّ)، قال تعالى (لَتَرَوُنَّ الجحيم) سورة التكاثر/6. ويقال في الأمر بعد إسناده وتوكيده (ارْضَوُنَّ) بإبقاء واو الجماعة، لأن حذفها يوقع في اللبس ، وحُرّكت بالضم للتخلص من التقاء الساكنين ، وبقي ما قبلها مفتوحا للدلالة على أن الفعل معتل الآخر بالألف[28].

3 ـ إذا كان المضارع أو الأمر مسندا إلى ياء المخاطبة، فيؤكد بالنون بعد حذف نون الرفع نحو (لَتَرضيَنِّ)، فأصله (تَرْضِيْنَنَّ) فحذفت نون الرفع، فالتقى الساكنان، ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة، و لا يمكن الاستغناء عن احدهما، فحركت ياء المخاطبة بالكسرة التي تناسب الياء فأصبح الفعل (لَتَرْضَيِنَّ) بفتح العين وكسر الياء، وتشديد النون المفتوحة قال تعالى (فإما تَرَيِنَّ من البشر أحدا) سورة مريم/26، وفي الأمر يقال: (ارضِينَّ) بفتح العين وكسر الياء، وتشديد النون، وبقاء ياء المخاطبة وتحريكها بالكسر خوفا من الوقوع في اللبس[29].

4 ـ المضارع المسند إلى نون النسوة يؤكد بنون التوكيد بقلب الألف ياء ، وزيادة ألف فارقة بين النونين، نحو (لَتَرْضَيْنانِّ)، والأمر منه (ارضيْنانِّ) برد المحذوف إي لام الفعل ، ثم قلبها ياء، وزيادة ألف فارقة بين النونين[30] وكسر نون التوكيد.

ب ـ **المعتل بالواو**: ذهب النحاة إلى أن الفعلين المضارع و الأمر ، معتلّيْ الآخر المسندين إلى اللواحق الضميرية، يؤكدان بنون التوكيد ، وذلك على النحو الآتي:

1 ـ يؤكد الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو المسند إلى ألف الاثنين، بنون التوكيد، وعندئذ تُحرّك الواو بالفتحة لتناسب الألف ، ثم تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وتكسر نون التوكيد المشددة نحو (لتدعُوَانِّ) في حين يؤكد فعل الأمر برد اللام المحذوفة ، ثم زيادة نون التوكيد وكسرها مشددة[31].

2 ـ يؤكد الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو المسند إلى واو الجماعة بنون التوكيد، فتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وتحذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين، والتعويض عنها بالضمة، نحو (لَتَدْعُنَّ)، بضم العين وتشديد النون، أما فعل الأمر، فتحذف منه واو الجماعة، ويعوض عنها بالضمة، نحو (ادْعُنَّ)[32].

3 ـ يؤكد المضارع المعتل الآخر المسند إلى ياء المخاطبة ، بحذف نون الإعراب لتوالي الأمثال، ثم حذف ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين والتعويض عنها بكسرة تدل عليها ، نحو (لتَدْعِنَّ)، أصله: (تدعِينَّ) فحذفت النون، فصار (تدعِينَّ) وحذفت الياء وحُركت العين بالكسر فأصبحت الكلمة (لتدْعِنَّ)، والأمر فيه (ادعِنَّ) بكسر العين وتشديد النون المفتوحة، إي : حذفت ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة التي كانت قبلها دليلا عليها، ثم زيدت نون التوكيد[33].

4 ـ يؤكد المضارع المعتل الآخر المسند إلى نون النسوة بزيادة ألف فارقة بين نون النسوة ونو التوكيد المشددة نحو (لتَدْعُونانِّ) مع كسر نون التوكيد، وفي الأمر، برد حرف العلة المحذوف، وتزداد ألف فارقة بين النونين نحو (ادعُونانِّ)[34].

ت ـ المعتل بالياء :

1 ـ المضارع المعتل الأخر بالياء المسند إلى ألف الاثنين ، يؤكد بالنون بعد حذف نون الرفع لتوالي الأمثال وكسر نون التوكيد، نحو (لتجْريانِّ) فأصله : (تجري + ألف الاثنين + نون الرفع + نون التوكيد المشددة)، وفي الأمر ترد اللام إلى أصلها، ثم تزاد نون التوكيد المكسورة، نحو (اجريانِّ)[35].

2 ـ ومع واو الجماعة يؤكد المضارع المعتل الأخر بالياء وتحذف نون الإعراب لتوالي الأمثال، ولالتقاء الساكنين، تحذف واو الجماعة، ثم يعوض عنها بالضمة نحو (لتَجْرُنَّ)، وفي الأمر تحذف واو الجماعة، وتبقى الضمة دليلا عليها نحو (اجْرُنَّ)[36].

3 ـ ومع ياء المخاطبة تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، ثم تحذف ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين مع كسر ما قبلها للدلالة عليها، نحو (لتَجْرِنَّ) بكسر وتشديد النون ، وفي الأمر تحذف ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين، وتبقى الكسرة دليلا عليها، نحو (اجْرِنَّ)[37].

4 ـ ومع نون النسوة توضع ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد المكسورة، نحو (لتَجْرينانِّ)، وفي الأمر ترد اللام إلى أصلها ثم تسند إلى نون النسوة ثم تزاد الألف الفاصلة بين النونين، نحو (اجْرِينانِّ)[38].

التأثير النحوي :

إذا كان لاتصال نون التوكيد بالفعل المضارع و الأمر أثر صرفي ، فان لهما أيضا أثرا معنويا ونحويا، والأثر المعنوي يتمثل في الآتي:

1 ـ تخليص المضارع للزمن المستقبل وتمحيصه له .

2 ـ تأكيد معنى الحدث وتقويته بأقصر لفظ .

3 ـ إفادة الشمول والعموم، إذا كان الكلام لغير الواحد[39].

وذكر النحاة أن لنوني التوكيد تأثيرهما النحوي ، وذلك على النحو الأتي :

ا. بناء الفعل المضارع على الفتح، إي: تحويله من فعل معرب إلى فعل مبني على الفتح، بشرط أن يتصل بنون التوكيد اتصالا مباشرا، فيكون متجردا من اللواحق الضميرية البارزة[40]، نحو قوله تعالى: (كلا لَيُنْبَذَنَّ في الحُطمةِ) سورة الهمزة/54 قال سيبويه: (وإذا كان فعل الواحد مرفوعا ثم لحقته النون صيّرت الحرف المرفوع مفتوحا، لئلا يلتبس الواحد بالجمع، وذلك في قولك: (هل تفعَلَنْ ذاك؟ وهل تخْرُجَنْ يا زيد؟)[41].

ب ـ بناء فعل الأمر على الفتح بدل البناء على السكون، عند اتصاله بنوني التوكيد اتصالا مباشرا، ومنه قول الشاعر[42].

فأنزِلَنْ سكينةً علينا و ثبِّت الأقدامَ إن لاقينا

ت ـ إعراب الفعل المضارع المسند إلى اللواحق الضميرية البارزة بالنون المحذوفة ، لتوالي الأمثال، والمحذوف لعلة كالثابت، نحو (أأنتما تفهمانِّ ؟) و(أأنتم تفهَمُنَّ ؟) فهذه الأفعال مرفوعة بثبوت النون المحذوفة[43].

1 ـ التوكيد بالنون يجعل المضارع المسند إلى نون التأنيث مبنيا على السكون ، نحو (ليَضربْنانِّ) أما نون التأنيث فمبنية على الفتح في محل رفع فاعل[44]، ولذا عكفت أغلب كتب الصرف والنحو على تحديد الأفعال التي تؤكد بالنون فصنفتها إلى:

ا ـ أفعال تؤكد مطلقا لكونها دالة على الاستقبال ومنه الطلب و الأمر .

ب ـ أفعال يجوز توكيدها وفق حالات معينة وبشروط خاصة .

ت ـ أفعال يمتنع توكيدها وهي الأفعال الماضية[45].

فالمستقبل يؤكد لأنه حدث غير موجود أُريد حصوله وتحقيق أمر وجوده، نحو قوله تعالى: (وتالله لأكيدَنَّ أصنامكم) سورة الأنبياء/57، وأما الماضي والحاضر، فلا يؤكدان، لأنهما حدثان موجودان حاصلان، فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل[46]، وذكر القدماء ست حالات يؤكد فيها المضارع المجرد من لام الأمر، هي: التوكيد الواجب، والقريب من الواجب والكثير والقليل والأقل والممتنع[47].

ويرى بعض المحدثين أن هذا التقسيم يدعو للإطالة ولا سيما ما ينعت بالقليل ، أو الأقل قد يشترك في الكثرة التي يمكن أن يباح القياس عليها ، فالفارق نسبي لا ضابط له ، لذا حددوا ثلاثة أحكام لتوكيد المضارع بالنون، وهي:

ا ـ يجب توكيد المضارع بالنون ، و لا يجوز سقوطها ، إذا توفرت فيه الشروط الآتية مجتمعة:

1 ـ أن يكون جوابا للقسم .

2 ـ أن يتصل بلام القسم اتصالا مباشرا .

3 ـ أن يكون مثبتا .

4 ـ أن يكون مستقبلا[48].

ب ـ يجوز توكيد المضارع وعدم توكيده في مواضع ، وهي :

1 ـ وقوعه شرطا بعد أداة شرط مصحوبة بـ (ما) الزائدة، نحو قوله تعالى: (وإمَّا تخافنَّ من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) الأنفال/58 وتوكيد الفعل هنا كثير، لذا نجد بعض النحاة يمنع إسقاط النون إلا في ضرورة الشعر[49]، نحو قول الشاعر :

يا صاحِ إمّا تجدْني غيرَ ذي جِدَةٍ فما التخلي عن الإخوان من شيمي[50]

2 ـ يجوز توكيد المضارع بكثرة إن كان دالا على الطلب ، قال الرضيّ : (ثم الطلب على ضربين: إما وجود الفعل، أو عدمه كما في الأمر والنهي ، والتحضيض والعرض ، والتمني أو السؤال عن حصول الفعل، كما في الاستفهام، نحو (افعَلَنَّ) و(لا تفعَلَنَّ) و(ألا تفعَلَنَّ) و(ليتك تفعَلَنَّ) و(هل تفعَلَنَّ؟) وكذا جميع أدوات الاستفهام أسمية كانت أو حرفية)[51]، ومنه الفعل (تمدَحَنَّ) المؤكد بالنون بعد الاستفهام، كقول الشاعر:

قالتْ فُطَيْمَةُ حلَّ شعرُكَ مَدحُهُ أفبعْدَ كِندةَ تمدَحَنَّ قبيلا[52]

3 ـ يجوز توكيد المضارع بقلة ، إذا وقع بعد (لا) النافية نحو قوله تعالى : (واتقوا فتنة لا تُصيبَنَّ الذين ظلموا منكم خاصة) الأنفال / 25 . وهو مذهب أجازه ابن جني وأثبته ابن مالك، أما الجمهور فممتنع لديهم[53].

وإذا وقع بعد (ما) الزائدة التي لم تسبق بأداة شرط كقول الشاعر :

إذا مات منهم سيدٌ سُرقَ ابنهُ من عضّة ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها[54]

وأجاز بعض النحاة توكيد المضارع بقلة حين يقع بعد (لم) أو بعد أداة جزاء غير شرطية نحو قول الشاعر:

يحسَبُهُ الجاهل ما لم يَعْلَما شيخا على كرسيّهُ معمّما[55]

يتضح مما سبق أن اتصال اللواحق ضميرية كانت أم حرفية يعد من أهم المعالم التي تحقق علاقة الربط بين المستويين الصرفي والنحوي .

استنتاجات الدراسة

- إن للواحق أثرا في تقوية الصلة بين المستويين الصرفي والنحوي ، سواء أكانت هذه اللواحق ضميرية أم حرفية ، لأنها وحدات صرفية لا معنى لها خارج وظيفتها المتمثلة في خلق علاقة الربط بين المستويين فتأثيرها واضح في البنية الصرفية بما تحدثه من حذف ، أو قلب ، أو تغيير ، وما تحدثه على المستوى النحوي إذ بها يتحول المبني على الفتح إلى البناء على الضم ، أو على السكون ، كما تجعل المضارع معربا بعلامات فرعية ، أو تجعله مبنيا بعد أن كان معربا .
- وتبعا لذلك فإن دراسة التركيب النحوي يجب أن تقترن بدراسة المستوى الصرفي، لأن الترتيب المنطقي يقتضي ذلك ، فمعرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة ، وإن جميع ما يسمى بالمعاني النحوية عبارة عن وظائف للمباني المتعددة في السياق ذات المفاهيم الصرفية التي يتحقق من خلالها المعنى النحوي .

الهوامش:

1. ينظر : شرح الأشموني 1 / 35 .
2. ينظر : شرح التصريف 255 .
3. الجمل في النحو ، للخليل 292 .
4. المحلى (وجوه النصب) 253 .
5. ينظر : شرح المفصل 3 / 88 وشرح كافية ابن الحاجب 4 / 517 .
6. ينظر : مغني اللبيب 1 / 103 .
7. ينظر : معاني النحو 1 / 49 .
8. شرح المفصل 3 / 88 .
9. ينظر : معاني النحو 1 / 50 .
10. ينظر : (المغني في تصريف الأفعال 192 ومدخل إلى دراسة الصرف العربي 62 وقاموس تصريف الأفعال والأسماء 24 .
11. ينظر : مغني اللبيب 2 / 50 والنحو التطبيقي 334 .
12. شرح المفصل 9 / 37 .
13. ينظر : كتاب سيبويه 3 / 518-519 .
14. ينظر : شرح جمل الزجاجي 2 / 510 .
15. كتاب سيبويه 3 / 519 .
16. ينظر : شرح كافية ابن الحاجب 4 / 531 .
17. كتاب سيبويه 3 / 519 .
18. ينظر : مدخل إلى دراسة الصرف العربي 74 .
19. ينظر : شرح كافية ابن الحاجب 2 / 227 .

20. شرح كافية ابن الحاجب 4 / 534 .
21. ينظر : الأنصاف في مسائل الخلاف 2 / 650 المسألة (94) .
22. ينظر : المقرّب 369 .
23. ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 1138 .
24. ينظر : الجمل في النحو ، للزجاجي 359 وفي تصريف الأفعال 223 .
25. ينظر : الأصول في النحو 2 / 201 وحاشية الصبّان 3 / 222 .
26. ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 1139 .
27. ينظر : شرح كافية ابن الحاجب 4 / 531 وفي تصريف الأفعال 224 .
28. ينظر : كتاب سيبويه 3 / 526 .
29. ينظر : الأصول في النحو 2 / 201 والنحو الوافي 4 / 193 ـ 194 .
30. ينظر : النحو الوافي 4 / 194 .
31. ينظر : حاشية الصبان 3 / 222 ـ 223 .
32. ينظر : الجمل في النحو ، للزجاجي 360 .
33. ينظر : حاشية الصبان 3 / 223 .
34. ينظر : في تصريف الافعال 224 .
35. ينظر : النحو الوافي 4 / 196 .
36. ينظر : النحو الوافي 4 / 197 .
37. ينظر : شرح المفصل 9 / 37 والنحو الوافي 4 / 167 ـ 169 .
38. ينظر : شرح المقدمة المحسبة 1 / 209 وشرح شذور الذهب 105 .
39. كتاب سيبويه 3 / 519 .
40. من شواهد مغني اللبيب 2 / 5 .
41. ينظر : النحو الوافي 4 / 189 .
42. ينظر : شرح ابن عقيل 3 / 298 .
43. ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 1129 وشرح المفصل 9 / 41 وشرح جمل الزجاجي 2 / 508 ومغني اللبيب 5/2 وشرح ابن عقيل 3 / 291 .
44. ينظر : الإيضاح في شرح المفصل 2 / 279 .
45. ينظر : النحو الوافي 4 / 170 .
46. ينظر : الجمل في النحو ، للزجاجي 356 والنحو التطبيقي ، هادي نهر 337 .
47. ينظر : كتاب سيبويه 3 / 515 وشرح كافية ابن الحاجب 4 / 525 .
48. من شواهد أوضح المسالك 3 / 128 وشرح الاشموني 2 / 497 .
49. شرح كافية ابن الحاجب 4 / 524 .
50. البيت من شواهد كتاب سيبويه 3 / 514 وشرح كافية ابن الحاجب 4 / 524 .
51. ينظر : ارتشاف الضرب 1 / 304 وشرح ابن عقيل 3 / 292 .
52. من شواهد كتاب سيبويه 3 / 517 وخزانة الادب 4 / 22 .
53. من شواهد كتاب سيبويه 3 / 516 وشرح كافية ابن الحاجب 4 / 528 .

54. من شواهد كتاب سيبويه 3 / 517 وخزانة الادب 4 / 22 .

55. من شواهد كتاب سيبويه 3 / 516 وشرح كافية ابن الحاجب 4 / 528 .

المصادر والمراجع

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الاندلسي (ت 745 هـ) تحقيق أحمد النماس . مطبعة المدني ط 1 القاهرة 1989 م .
2. الأصول في النحو ، لابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل (ت 316 هـ) تحقيق عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ط 3 ـ بيروت 1988 م .
3. الإنصاف في مسائل الخلاف ، للانباري (كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث الإسلامي . مصر 1965م.
4. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري أبي محمد عبد الله بن جمال الدين (ت 761هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة ـ ط 6 بيروت 1980م.
5. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ت 646 هـ تحقيق موسى بناي العليلي ـ مطبعة العاني ـ بغداد.
6. الجمل في النحو ـ للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) تحقيق فخر الدين قباوة ط5 ـ 1416هـ ـ 1995م.
7. الجمل في النحو ـ للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت 340 هـ) .تحقيق علي توفيق الحمد ـ ط 1 ـ مؤسسة الرسالة ، بيروت 1404 هـ ـ 1984 م .
8. حاشية الصبان على شرح الاشموني ـ للصبان (محمد بن علي الصبان ت 1206هـ) ـ القاهرة، دار إحياء الكتب العربية .
9. خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ـ للبغدادي (عبد القادر بن عمر ت1093هـ) تحقيق عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ بلا تاريخ.
10. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، لابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت 769هـ) تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي . مطبعة باقري 1414هـ . 1994م.
11. شرح الاشموني على ألفية بن مالك (أبي الحسن نور الدين علي بن محمد ت 929هـ) تحقيق حسن حمد ـ ط 1 ـ دار الكتب العلمية 1419هـ ـ 1998م.
12. شرح التصريح على التوضيح ، للأزهري (خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري ت905هـ) مطبعة الاستقامة . ط 1 .
13. شرح التصريف للثمانيني (عمر بن ثابت الثمانيني ت 242 هـ) تحقيق ابراهيم بن سليمان البعيمي ط1 ـ مكتبة الرشد . الرياض1419هـ . 1999م.
14. شرح جمل الزجاجي . الشرح الكبير . لابن عصفور (علي بن مؤمن بن علي ت669هـ) تحقيق صاحب أبي جناح ـ عالم الكتب ـ ط 1 بيروت 1419 هـ ـ 1999م.
15. شرح شافية أبن الحاجب . للرضي الاستربادي (رضي الدين محمد بن الحسن ت686هـ) تحقيق: محمد نور الحسن . ومحمد الزفزاف . ومحمد محي الدين دار الكتب العلمية . بيروت 1982م.
16. شرح المفصل . لابن يعيش (موفق الدين بن يعيش النحوي ت643هـ) عالم الكتب . بيروت.
17. شرح كافية ابن الحاجب للرضي (ت 686 هـ)تحقيق اميل بديع يعقوب ط 1 دار الكتب بيروت 1419هـ.

18. شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ (طاهر ابن أحمد ت469هـ) تحقيق خالد عبد الكريم . ط1 . الكويت 1976م.
19. في تصريف الأفعال ـ عبد الرحمن محمد شاهين ـ مكتبة الشباب ط 1 مصر 1993م .
20. قاموس تصريف الأفعال والأسماء . أميل بديع يعقوب . حروس برس . ط 3 لبنان 1998م.
21. كتاب سيبويه (لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر ت 180هـ) تحقيق عبد السلام هارون ط3 ـ عالم الكتب ـ بيروت 1403هـ ـ 1983م .
22. المحلّى (وجوه النصب) لابن شقير (أبي البركات أحمد بن الحسن بن شقير ت 317هـ) تحقيق فائز فارس . مؤسسة الرسالة . بيروت . دار الامل . اربد ط1 1408هـ . 1987م.
23. مدخل إلى دراسة الصرف العربي في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ـ مصطفى النحاس ـ مكتبة الفلاح ـ ط 1ـ الكويت 1401هـ ـ 1981م.
24. معاني النحو ـ فاضل صالح السامرائي ـ جامعة بغداد ـ بيت الحكمة 1990م.
25. المغني في تصريف الأفعال ـ محمد عبد الخالق عضيمة ـ دار الحديث ـ مصر .
26. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام (أبي محمد عبد الله بن جمال الدين ت 761هـ) تحقيق: أبي عبد الله علي عاشور الحنوني . دار إحياء التراث العربي ط1 . بيروت 1421هـ . 2001م .
27. المقتصد في شرح الإيضاح ـ للجرجاني (عبد القاهر أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد ت471هـ) تحقيق : كاظم بحر المرجان ـ دار الرشيد بغداد 1982م.
28. المقرب ، لابن عصفور (علي بن مؤمن ـ ت 669هـ) تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ـ وعبد الله الجبوري ـ مطبعة العاني ط 1 ـ بغداد 1986م.
29. النحو التطبيقي ـ هادي نهر ـ دار حضرموت ـ ط 1 المكلا 1420هـ ـ 2000م.
30. النحو الوافي ـ عباس حسن ـ دار المعارف ، مصر 1961م .

١٤١٣هـ ١٩٩٤م